بسم الله الرحمن الرحيم

دستور دولة قطر
الصادر لعام ٢٠٠٤

إعداد وترتيب:
سجا العبودي

منشورات چتر دانش
ايران - طهران

عنوان قراردادی	: قطر . قانون اساسی Qatar . Constitution
عنوان و نام پدیدآور	: دستور دولة قطر الصادر لعام ۲۰۰۴/ اعداد و ترتیب سجا العبودی.
مشخصات نشر	: تهران: چتر دانش، ۱۳۹۹.
مشخصات ظاهری	: ۵۱ ص.؛ ۱۲×۱۷ س‌م.
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۵۹-۳
وضعیت فهرست نویسی	: فیپا
یادداشت	: عربی.
موضوع	: قانون اساسی — قطر
موضوع	: Constitutions -- Qatar
شناسه افزوده	: عبودی، سجا، ۱۹۹۴ – م.، گردآورنده
رده بندی کنگره	: KMS۲۰۷
رده بندی دیویی	: ۳۴۶/۵۳۶۳
شماره کتابشناسی ملی	: ۷۳۹۶۸۳۳
وضعیت رکورد	: فیپا

عنوان الكتاب	: دستور دولة قطر الصادر لعام ۲۰۰۴
الناشر	: چتر دانش
إعداد وترتيب	: سجا العبودي
سنة الطبع	: الطبعة الاولى- ۱۳۹۹ش
العدد	: ۱۰۰۰
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۵۹-۳
سعر	: ۴۰۰۰۰ تومان

دار النشر: ایران، طهران، ساحة انقلاب، شارع منيري جاويد (اردیبهشت شمالی)، رقم الدار ۸۸

ارقام الهاتف: ۶۶۴۹۲۳۲۷ – ۶۶۴۰۲۳۵۳

البريد الإلكتروني: nashr.chatr@gmail.com

جميع حقوق المؤلف والناشر محفوظة

كلمة الناشر

إن لدراسة القانون بجميع فروعه واتجاهاته تحتل أهمية بالغة في حياة الأفراد لذلك فإن دراسته تعتبر في بلادنا واحدة من أكثر الأشياء أهمية في مجالات التخصص الجامعي، ومن بينها الدرسات العليا، ولذا فقد جذب عدداً كبيراً من طلاب العلوم الإنسانية. الذين يدخلون ساحة الخدمة بعد تخرجهم من الجامعات ويعملون بوظائفهم في المجالات المختلفة.

يجب على الطلاب الذين يختارون دراسة القانون، على دراية بقوانين بلادهم. ودراية قوانين البلدان الأخرىٰ مهم أيضاً لهولاء الطّلّاب؛ لذا فإننا نهتمّ بنشر قوانين الدّول العربية.

يمتدّ الوطن العربي على مساحة واسعة تتوزّع بين قارتين وتقطن فيها شعوب من قوميات وأصول واديان ومذاهب مختلفة.

كانت بعض الدول تحت الاستعمار البريطاني والبعض الآخر كان تحت الاستعمار الفرنسيّ مثل سوريا و لبنان و البعض الآخر كان تحت الاستعمار الايطالي مثل ليبيا، وقبل ذلك كلّه كانت هذه الدول تخضع لسيطرة الامبراطورية العثمانيّة، وبطبيعة الحال فإن الواقع القانوني والدستوري لهذه البلدان قد تأثّر بالقوىٰ الاستعماريّة التي كانت تسيطر عليه.

وبعد استقلال هذه الدّول بدأت بكتابة دساتيرها وتعرّضت هذه الدّول لتقلبات كثيرة فبعضها كان تحت الأنظمة الملكية و بعضها كان تحت الأنظمة القومية الأمر الذي انعكس على دساتير هذه البلدان.

وقد القت احداث ما يسمّى بالربيع العربي بضلالها على الواقع الدستوري لهذه البلدان فقد تغير النّظام في كلّ من تونس و مصر و ليبيا و اليمن و السّودان وقبل ذلك في العراق الأمر الذي استوجب من تلك الدّول ان تكتب دساتير جديدة، وحتى البلدان التي لم تتغير انظمتها بادرت إلى اجراء اصلاحات على شكل تعديلات دستوريّة كما هو الحال في سوريا.

لذلك وجدنا من الأهمية بأن نقوم بجمع هذه الدساتير مع آخر التعديلات؛ لان ذلك سيشكل فائدة كبيرة للباحثين في المجال القانوني والدستوري عسى أن يصب جهدنا هذا في خدمة العلم وطلابه.

مؤسّسة الدراسات العليا «چتر دانش»: من المؤسسات الرائدة في نشر القوانين والكتب التعلمية القيمة والحديثة، وقد تمكنت من اتخاذ خطوات فعالة لمرافقة طلبة علم القانون.

وتفتخر هذه المؤسّسة بالاستفادة من تجاربها العديدة والملاحظات الدقيقة للاحتياجات الأكاديمية لرواد العلم بجهدها الجهيد في نشر الكتب التي تكون من أهمّ إنجازاتها، تسهيل التدريب، وتسريع تعلّم الباحثين.

اما في هذا المجال العلميّ منشورات چتر دانش آملٌ أن تتجلي بواسطة الخدمات الرائعة قدرها أكثر فأكثر.

فرزاد دانشور

مدير منشورات چتر دانش

الفهرس

الباب الأول: الدولة وأسس الحكم..... ٨

الباب الثاني: المقومات الاساسية للمجتمع ١٣

الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة..... ١٧

الباب الرابع: تنظيم السلطات ٢٢

الفصل الأول: أحكام عامة..... ٢٢

الفصل الثاني: الأمير ٢٣

الفصل الثالث: السلطة التشريعية..... ٢٨

الفصل الرابع: السلطة التنفيذية ٤١

الفصل الخامس: السلطة القضائية..... ٤٦

الباب الخامس:الأحكام الختامية..... ٤٩

إصـدار
الدستور لدولة قطر
نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

تحقيقاً لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز، بإقرار دستور دائم للبلاد، يرسي الدعائم الأساسية للمجتمع، ويجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء،

وإدراكاً منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذي نعتز به،

وبعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على الدستور الدائم لدولة قطر الذي أجري في اليوم التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة ٢٠٠٣، وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور،

وعلى المادة (١٤١) من الدستور الدائم،

أصدرنا هذا الدستور. وينشر في الجريدة الرسمية بعد سنة من تاريخ صدوره، يتم خلالها استكمال المؤسسات الدستورية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك قانوناً[١].

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولـــــة قطر

١- صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ١٤٢٥/٤/٢٠هـ الموافق: ٢٠٠٤/٦/٨هـ